PATHFINDERS
FOR PEACEFUL, JUST AND INCLUSIVE SOCIETIES
HOSTED BY THE NYU CENTER ON INTERNATIONAL COOPERATION

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

حوارات حول أهمية ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة بعد كوفيد-١٩

الحلقة الثانية: سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النهج الترابطي

التاريخ: ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١– التوقيت: ١٣:٠٠ - ١٥:٠٠ بتوقيت بيروت

المذكرة التوضيحية

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي حلقة حوارية افتراضية حول "سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النهج الترابطي" وذلك يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١ من الساعة الواحدة وحتى الساعة الثالثة من بعد الظهر بتوقيت بيروت.

١- الخلفية

يشكل تعزيز العدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً تسعى الدول العربية إلى تحقيقه منذ سنوات بغية تطوير وتحسين مستوى عيش السكان في وضع نشهد فيه تفاقم في مستويات الفقر وانعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وارتفاع في معدلات البطالة، لا سيما في صفوف النساء والشباب؛ وتزايد العاملين في القطاع غير الرسمي، والإقصاء الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع، بالإضافة الى الآثار المترتبة عن تغيّر المناخ وعدم الاستقرار السياسي. وتفاقمت هذه التحديات مؤخرا مع زيادة فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-١٩. في هذا السياق، أضحى تطوير نماذج تنمية جديدة وسياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على معالجة آثار غياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل وأكثر نجاحاً من أهم الأولويات في البلدان العربية.

ظهرت جائحة كوفيد-١٩ في وقت كانت فيه الأنظمة الغذائية في المنطقة العربية مرهقة والأمن الغذائي مهدداً في العديد من الدول العربية التي تعاني أصلاً من أزمات اقتصادية وأمنية وتحديات متعددة الأبعاد. فتعاني المنطقة قبل الجائحة من ازدياد مستمر في اعداد من يعانون من نقص التغذية يصل لما يزيد عن ٤٣ مليون شخص وما يقارب ١١٥ مليون شخص يعانون من السمنة، بالإضافة الى انتشار الإحساس بانعدام الأمن الغذائي بين السكان. وبفعل اثار جائحة كورونا ومحدودية الموارد الطبيعية، زاد تفشي نقص التغذية عند شريحة واسعة من المجتمع العربي وازدادت مستويات انعدام الأمن الغذائي حيث أصبح يعاني نحو ١٦ مليون شخص إضافي من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى حادة، وتقلصت كميات المواد الغذائية المتاحة وتقلصت القدرة الشرائية عند الفئات الهشة نتيجة لارتفاع الأسعار. ونتيجة لممارسة سياسات الاغلاق للحد من انتشار الوباء والتباعد الاجتماعي، من المتوقع خسارة ١,٧ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٠ منها ٧٠٠ ألف وظيفة تقوم بها النساء ومن المتوقع وقوع ٨,٣ مليون شخص إضافي في شباك الفقر. لقد أطلقت جائحة كوفيد-١٩ صفّارة الإنذار منبهة إلى الحاجة الملحة لإعادة النظر في تخطيط وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي كي تراعي المنظور الحقوقي للغذاء وتتماشى مع مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية.

تتعدد الإشكاليات والتحديات التي تواجه الأمن الغذائي في المنطقة العربية. فبالإضافة لشح الموارد الطبيعية من مياه واراضي صالحة للزراعة، يعاني القطاع الزراعي من تدني في الإنتاجية الزراعية نتيجة انتشار الأمراض والأوبئة وتغير المناخ، وضعف الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وبالتالي إلى اتساع في الفجوة بين الغذاء المنتج في المنطقة ومتطلبات الاستهلاك. كما تعاني المنطقة من تراجع في نسبة الأراضي الزراعية وتزايد التصحر وتدهور انتاجية الاراضي وقلة الأمطار وندرة المياه وزيادة الطلب على الغذاء نتيجة النمو الديموغرافي السريع (٢,٥٪ ما بين ١٩٧٠-٢٠١٧) والتوسع الحضري والنمو في الدخل. ولتغطية هذا العجز، تلجأ الدول العربية إلى استيراد الاحتياجات الغذائية الأساسية من الأسواق العالمية للسلع مما يشكل عبئاً كبيراً على الموازنات حيث تصل نسبة الاعتماد على واردات القمح

إلى ٦٣,٣%مما يجعلها أكثر عرضة لأي تقلبات في أسعار المواد الغذائية. كما ترتفع نسبة الهدر وفقد الأغذية لما يزيد عن ثلث الأغذية التي يتم إنتاجها في المنطقة نتيجة الإفراط في التخزين وتعطيل بعض سلاسل الإمداد. وتسببت الصراعات طويلة الأمد في نزوح قسري لعدد كبير من السكان في داخل حدود الدول التي تشهد نزاعات وللجوء عدد كبير للدول المجاورة. فتهدد جائحة كورونا ٥٥ مليون لاجئ في المنطقة العربية حيث يعاني نحو ١٦ مليون شخص منهم من انعدام الأمن وهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية غذائية وصحية.

إن تفاقم الصعوبات التي تعاني منها منطقتنا نتيجة لجائحة كوفيد-١٩ أصبح يحتم علينا الإسراع في إيجاد حلول جديدة تلبي الحاجات الحقيقية والأساسية للمنطقة وتضمن الحق في الغذاء لجميع السكان دون استثناء او إغفال لأحد. علينا إعادة النظر في سياسات الأمن الغذائي واستخدام جميع الوسائل والآليات المتاحة لتيسير وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر عرضة لمخاطر فقدانه.

٢- أهداف حلقة الحوار الثانية

تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء توافق في الآراء بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على ركائزها الأربع أي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة. كما تعمل الإسكوا على تعزيز الكفاءات الفنية والاستراتيجية الضرورية لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإرساء مبادئ المساواة ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، تنظم الإسكوا بالشراكة مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي خمس حلقات حوارية لتناقش مع المسؤولين الحكوميين في مختلف البلدان العربية أهمية تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وللتصدي الى آثار جائحة كوفيد-١٩ وإرساء مبادئ المساواة ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. وتهدف هذه الحلقات الحوارية إلى الاطلاع على مجموعة من السياسات العامة وتسليط الضوء على ارتباطها بالعدالة الاجتماعية مثل سياسات الحماية الاجتماعية والدعم، وسياسات العمل والأجور، وسياسات الأمن الغذائي، وسياسات الاستثمار، والسياسات الضريبية، ومناقشة كيفية مراجعتها وتطويرها من منظور العدالة الاجتماعية.

وتندرج هذه الحلقات أيضاً في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية" الذي اعتمدته اللجنة الوزارية للإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، ١٥ - ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤) واستجابةً لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة (الرباط، ٨ - ٩ أيلول /سبتمبر ٢٠١٥) والتي انبثق عنها إعداد دليل استرشادي حول إدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية والمحلية وتوفير البرامج اللازمة لبناء قدرات الدول الأعضاء وتدريبها على تطبيقه. ويستخدم هذا الدليل مجموعة من النماذج العملية، والمهارات، والأدوات الضرورية لصياغة سياسات تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنفيذها وتمويلها وتقييمها.

وفي هذا الإطار، عقدت الحلقة الحوارية الأولى حول "أهمية ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات الدعم" بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠. أما الحلقة الحوارية الثانية، فستسعى إلى عرض ومناقشة الأوضاع الراهنة لموضوع الأمن الغذائي وإرتباطه بتعزيز العدالة الاجتماعية خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩. كما تهدف حلقة الحوار الثانية إلى التعرّف على التحديات التي تواجه تطبيق سياسات الأمن الغذائي وسبل مواجهتها وارتباطها بتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول العربية السياسية والاجتماعية وظروفها الوطنية. وستتيح حلقة الحوار الفرصة لخبراء في التخطيط ووضع السياسات من الوزارات المختلفة المعنية بقضايا العدالة الاجتماعية والأمن الغذائي لمناقشة السبل والآليات التي يمكن تفعيلها والإصلاحات التي يمكن القيام بها للتوصل إلى سياسات أمن غذائي تعزز العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

٣- المشاركة

سيشارك في حلقة الحوار مجموعة من الخبراء والاستشاريين الحكوميين وصانعي السياسات والمسؤولين عن تنفيذها العاملين في وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارات الزراعة في الدول العربية.

٤ - تنظيم الأعمال والتفاصيل اللوجستية

ستعقد حلقة الحوار حول "***سياسات الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: النهج الترابطي***" يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١ عبر الإنترنت من الساعة ١٣:٠٠ ولغاية الساعة ١٥:٠٠ بتوقيت بيروت.

ستجري مداولات الاجتماع باللغة العربية أو الإنجليزية. وفقا لذلك، سيتم توفير الترجمة الفورية من وإلى كل من اللغتين. كما تعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل الآراء العلمية والعملية والتجارب بين مختلف الدول العربية. وسيتم تزويد جميع المشاركين بالرابط الخاص بالحلقة الحوارية قبل أسبوع من تاريخ انعقادها.

٥-المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى توجيه المراسلات إلى السيد رامي حماده، مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية المستدامة -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨١٢٥ / فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠، بريد إلكتروني: hamadehr@un.org.